



الخطوات الأساسية لاعداد الاستراتيجية وإقرارها

١. تمت المباشرة بالأعداد من قبل اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي ومشاركة فاعلة من ممثلي كافة مؤسسات الدولة وفئات المجتمع العراقي، وفق المعايير الوطنية والدولية المبينة في الاستراتيجية.
٢. تم إقرارها في مجلس الأمن الوطني، القرار رقم (٨) لسنة ٢٠٢٤ في ٢٠٢٤/٥/٨، وأحالها الى مجلس الوزراء للمصادقة والتوجيه بالتنفيذ.
٣. تم عرضها في مجلس الوزراء في الجلسة (٣٦) في ٢٠٢٤/٩/٣، وتبنت مقترحات وإضافة بعض الوسائل، والتوجيه بضرورة اعتمادها ودخولها حيز التنفيذ.
٤. تم اعتماد مقترحات لجنة الامر النيابي رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ المكلف بالمتابعة وتفعيل عن فريق اعداد الاستراتيجية، إضافة ملاحظات ومقترحات بعض مستشاري رئيس مجلس الوزراء، ضمن خطة عمل اللجنة الدائمة والفريق الوطني لمتابعة وتفعيل تنفيذ الاستراتيجية والخطط التنفيذية لمحاورها وأهدافها.
٥. تم إطلاق الاستراتيجية والتوجيه بدخولها حيز التنفيذ والالتزام بتنفيذ وسائل تحقيق أهدافها، في المؤتمر الصحفي للسيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة المحترم، يوم ٢٠٢٥/٥/٢٢.

ملامح نجاح تنفيذ استراتيجية الأمن الوطني العراقي

١. اقتصاد متنوع وقوي : دخول قطاعات غير نفطية، قدرات تصنيعية متطورة.
٢. مجتمع مستقر وآمن : أمن مجتمعي متوازن، سيطرة على الجريمة المنظمة.
٣. مؤسسات نزيهة وفعالة : مكافحة الفساد، تقييم أداء المسؤولين حكومات محلية شفافة.
٤. تعليم وصحة بمستوى عالمي : تعليم متطور، نهضة صحية إقليمية.
٥. أمن رقمي متقدم : أمن سيبراني بمستوى التحديات.
٦. شباب قائل وهوية وطنية واضحة : وهي شبابي، تعزيز المواطنة.
٧. علاقات خارجية متوازنة وتكامل وطني : شراكات دولية مدروسة، تنسيق بين السلطات واستثمار الدعم الدولي.



ما الذي يجعل هذه الاستراتيجية مختلفة

1. الواقعية والدقة في تحليل البيئة الاستراتيجية لتحديد المصالح والتحديات.
2. مشاركة فاعلة من ممثلي كافة مؤسسات الدولة وفئات المجتمع العراقي.
3. اعتماد الوسائل الضرورية ذات الأولوية لتطلعات الشعب وقوة الدولة.
4. نظام متابعة وتقييم دقيقين وفق سياقات محددة تستند الى معايير ومؤشرات موضوعية.
5. تفويض صلاحيات وتحديد مسؤوليات واضحة.

ما هي المهام الرئيسية للجهات المسؤولة عن تنفيذ الوسائل لتحقيق الأهداف

1. إعداد خطة تنفيذية دقيقة لكل وسيلة.
2. تشكيل فريق عمل مناسب لمهمة متابعة وتفعيل مضامين الاستراتيجية وتنفيذ وسائلها وتقييم الإنجاز.
3. العمل على توفير متطلبات التنفيذ (المالية، البشرية، اللوجستية، الفنية).
4. إعداد تقارير دقيقة للإجراءات والتنفيذ والتقييم.
5. استدامة التدريب والتثقيف والمتابعة والتنسيق مع اللجنة الدائمة للاستراتيجية في مستشارية الأمن القومي.

دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الأهداف الاستراتيجية

1. التفاعل الإيجابي ورصد الإيجابيات والسلبيات لتصحيح مسارات بناء وإدارة المجتمع والدولة.
2. التمسك بالقيم الإيجابية الأصيلة، والدفاع عنها، والحفاظ على كونها جزء من هويته الوطنية.
3. المشاركة في الأنشطة والفعاليات الخدمية والثقافية وتعزيز روح المبادرة.
4. الحرص على تقديم المقترحات الموضوعية والنقد الإيجابي الفاعل.
5. عدم الوقوع في فخ التضليل الإعلامي والخطابات والتوجهات التي تضر بالأمن المجتمعي ومقومات استقرار المجتمع والدولة.
6. الاهتمام الحقيقي بالأطفال، والشباب، والتربية السليمة والتنشئة الاجتماعية الوطنية.



أهداف هذه الاستراتيجية وأهم أمدانها الرئيسية ووسائل تحقيقها



- منظومة أمن وطاع موحدة وقوية ومتكاملة.
- حصر السلاح بيد الدولة وفق أسس قانونية تحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة.
- إدارة مركزية للمنطقة الحدودية والحدودية البرية والبحرية، من خلال منظومة متكاملة في قدراتها لتعزيز إمكانياتها، لتحقيق الإدارة المتكاملة للحدود.
- القضاء على الإرهاب وما يؤدي إليه فكر وسلوكه واتباعه.
- تطوير جبهة شرق الـ CBRN وأبحاث السامة لها في العراق.

تطوير منظومة
الأمن والدفاع
لتحقيق الأمن
الداخلي والخارجي



- تطوير مصادر الإيرادات غير النفطية وفق منهجية تنمية مستدامة.
- أمن واستدامة موارد المياه كماً ونوعاً والمناطق والموارد الطبيعية الأخرى والبشرية والتنمية.
- بناء منظومة محكمة مؤمنة من الفساد والتهريب والتهريب.
- سياسات مالية وطنية واقتصادية واضحة المعالم، وإكمال فيها البناء.
- تشريعات متكاملة لعملية الاستثمار والتورث والإنتاج والمستهلك.
- سياسات ومناطق واسعة وصناعية حديثة، منتجة ومتكاملة، لتعزيز حضور القطاعين، وفق دراسات الجدوى والقيمة الاقتصادية، وتحويل النشاطات الصناعية لتكون رابحة.

بناء اقتصاد قوي
متنوع تنموي
مستدام



- اعتماد منهجية عمل محددة مع الشركاء لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي وحماية البلاد من التهديدات الخارجية التي تستهدف المصالح الوطنية.
- إلغاء ميثاق التواجد العسكري الأجنبي (التعاقد الدولي)، بما يضمن بناء العلاقات والتسويق كواجهة الإزعاج بنبوب الحاجة وأطلب من الحكومة العراقية.
- علاقات تعاون إقليمية مع المجتمع الدولي وتجنب سياسة الحاد.
- ملاحقات دولية واسعة لتبليغ عن المجتمع وفق المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية الوطنية.
- دور فاعل في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

بناء شراكات
إقليمية ودولية
متوازنة وقادرة



- ترسيخ نظام ديمقراطي تعاضدي شامل لأمن وحقوق الشعب وحرياته وسلمه الاجتماعي وولايته وقيمه العليا ومعتقداته الفينية وازدهار الحضاري.
- الاستثمار السياسي والجنسي، وهو مركز فاعل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- اعتماد برامج وطنية لتعزيز الأمن المجتمعي والتعايش السلمي، بناء الثقة بين المواطن وأجهزة الدولة والقانون.
- تعزيز الهوية الوطنية ورسم الخريطة والأجوبة الوطنية للأفراد، التي يحميها القانون والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفكر المتطرف، واستدامة الفكر الوطني وتطوير الفكر القومي المستنير.
- مكافحة المخدرات والاستخدام غير المشروع للقانون والمخدرات.

تعزيز الأمن
المجتمعي وحماية
التنوع والتعايش
الإنساني



- تطوير نظام صحي وطني حديث ومستدام يشمل تطوير البنى التحتية، والأمن الدوائي وكل متطلبات الأمن الصحي.
- نظام تعليم حديث يتناسب مع التغيرات الرئيسية للتنمية في العراق، والرسالة العلمية.
- توفير الترويض المناسبة للسكان اللازم.
- تطوير الاقتصاد على التكنولوجيا وأدعم الصناعة الوطنية.

اعتماد نظام
خدمات كفاءة
متكاملة مع
معايير الشفافية